واقع المشاركة السياسية للمرأة في إيران

The reality of women's political participation in Iran

إعداد:

أميرة نعيم إسماعيل أسعد

باحثة في العلوم السياسية، غزة، فلسطين

Prepared by:

Amira Naim Ismail Asad

Researcher in Political Science, Gaza, Palestine

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة داخل الجمهورية الاسلامية الإيرانية، ومدى المشاركة السياسية التي تحظى بها المرأة الإيرانية داخل مؤسسات الحكم؛ خاصة مشاركتها في الانتخابات الرئاسية ومجلس الشورى، حللت الدراسة العوائق والعقبات التي توجهها المرأة الإيرانية والتي تؤثر سلباً على مشاركتها السياسية.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: حدثت تغيرات مبكرة لصالح المرأة في عهد الشاه ويعزى ذلك إلى إندماج إيران في الرأسمالية العالمية وعمليات التحديث التي تعرض لها المجتمع الإيراني ولكن هذه العمليات كانت غير متجانسة والتطورات الإيجابية التي حدثت تآكلت بسبب سياسات الحكومة المتناقضة. لعبت المرأة الإيرانية دوراً هاماً في نجاح الثورة الاسلامية عام1997 م وصعود التيار الاصلاحي المعارض للمرشد الأعلى التيار المحافظ إلى السلطة بسبب مساندته لقضايا المرأة. تلعب سيطرة الخطاب الفقهي المحافظ في المناخ السياسي الحالي في إيران دورًا مهمًا في معارضة وجود المراة في المجال السياسي.

الكلمات المفتاحية: إيران – المرأة الإيرانية – المشاركة السياسية.

Abstract:

This study aimed to identify the reality of women's political participation in Iran and the extent of Iranian women's political participation in government institutions, especially in the presidential elections and the Shura Council. This study analyzes the obstacles and challenges faced by Iranian women and negatively affected their political participation.

The researcher used the descriptive approach, and the study reached a set of results, the most important of which are: Early changes occurred in favor of women during the reign of the Shah. This is due to Iran's integration into global capitalism and the modernization processes that Iranian society was exposed to, but these processes were heterogeneous and the positive developments that occurred eroded due to government policies. contrasting. Iranian women played an important role in the success of the Islamic Revolution in 1997. The dominance of conservative discourse in the current

political climate in Iran plays an important role in opposing the presence of women in the political sphere.

Keywords: Iran – Iranian women – political participation.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

المقدمة:

أصبحت قضية مشاركة المرأة الإيرانية موضوع اهتمام العديد من الحركات النسوية التي نشأت داخل إيران قبل وبعد الثورة الإسلامية عام 1979م؛ بالإضافة لدور النشطاء الحقوقيون في تأكيد دور المرأة في المجتمع والسياسة على حد سواء. المشاركة السياسية للمرأة هي مسؤولية جميع أفراد المجتمع وليس المرأة فقط. فالمرأة في تكوينها الانساني قادرة على مثل هذه المشاركة، ذلك من خلال التفاعل مع قضايا الرأي العام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اتسمت المشاركة السياسية للمرأة في المجال السياسي بالريادة والكثافة بعد الثورة الإسلامية نظراً لمشاركتها الواسعة في الأحداث التي أدت إلى نجاح الثورة كما أن المرأة قد مثلت عامل اعتدال وتحرر عبر ما تلا الثورة من المناقشات والسجالات حول تولي النساء لمنصب القضاء على سبيل المثال. كما أن المرأة كانت قوة مهمة ساهمت في دفع تيار الاصلاحي إلى سدة الحكم عام1997م وذلك من خلال دعمه الدائم لقضايا المرأة السياسية والاجتماعية.[1]

تبحث هذه الورقة مشاركة المرأة الإيرانية في المجال السياسي سواء كانت في الانتخابات أو في المؤسسات الرسمية داخل إيران. تتكون الورقة من مبحثين: المبحث الأول يتناول نظرياً المدخل المفاهيمي للمشاركة السياسية وتاريخ المشاركة السياسية للمرأة قبل وبعد الثورة الإسلامية في إيران؛ بالإضافة إلى تاريخ تشّكل الحركات النسوية والنسوية الإسلامية في إيران. أما المبحث الثاني يناقش واقع مشاركة المرأة في المجال السياسي خاصة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية ودور المرأة في مؤسسة القضاء بالنهاية تبحث الورقة في المعوقات والتحديات التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في الفضاء السياسي الإيراني.

[1] عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص8.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول واقع المشاركة السياسية للمراة الإيرانية. سعت المرأة الإيرانية كثيراً من أجل حصولها على حقوقها السياسية داخل إيران، وبالرغم من الجهود الكثيفة على مر أكثر من أربعة عقود إلا أن المرأة لم تستطع أن تنعم بحريتها بالعمل داخل المجال السياسي وخاصة أن هناك قوانين مثل قانون (115) الذي يحرم المرأة من منصب الرئاسة.

تبلورت مشكلة البحث حول السؤال التالي: ماهو واقع المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية داخل المجال السياسي؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي على النحو الآتي:

1- ما هو تاريخ تشكل المشاركة السياسية للمرأة والنسوية الإسلامية في إيران؟

2- ماهو واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية داخل إيران؟

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي الذي يرتبط بتوضيح واقع الحوادث والأشياء عادة. ولا يتوقف توضيح أو وصف الواقع على تقرير حقائقه الحاضرة كما هي، بل يتناولها بالتحليل والتفسير لغرض اجترار الاستنتاجات المفيدة لتصحيح هذا الواقع أو تحديثه أو استكماله أو استحداث معرفة جديدة[2].

المبحث الثاني: تاريخ تشكل المشاركة السياسية للمرأة والنسوية الإسلامية في إيران.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي في المشاركة السياسية

مفهوم المشاركة السياسية قد حظى بإهتمام كبير من قبل العديد من المفكرين والفلاسفة والمحللين السياسيين، تعددت التعريفات وفقاً لوجهات نظر المنظرين عن عملية المشاركة السياسية، فقد عرَّف صمويل هنتغتون المشاركة السياسية على أنها " أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير في صنع القرار الحكومي، وهي فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فاعلة أو غير فاعلة، شرعية أو غير شرعية" [3] بينما عرَّفها جوزيف ناي وسيدني فيربا بأنها"تلك الأنشطة القانونية التي يقوم بها المواطنون، والتي تهدف بطريقة أو بأخرى إلى التأثير في اختيار الحكومة

[2] محمد حمدان، البحث العلمي كنظام، (عمان، دار التربية الحديثة، 1989)، ص66.

[3]Huntington, Samuel P., and Joan Marie Nelson. No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries. Cambridge: Mass., 1976, p3 .

لموظفيها أو للأعمال التي يقومون بها " والمعنى الأكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية هو " قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك " [4]

أما برهان غليون يرى أن المشاركة السياسية هي التعددية التي تشكل الإطار الطبيعي لتداول السلطة بين أطراف النخب الإجتماعية، أي أنه أكد على إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ والسيطرة الفعلية في المجتمع.

بينما أكد عبد المنعم المشاط إلى أن المشاركة السياسية تعد شكل من أشكال الممارسة السياسية التي تتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عمله المختلفة، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها، لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن المشاركة السياسية لم تعد تقتصر على المدخلات، وانما تتعدى تلك إلى مرحلة تحويل الخطاب.[5]

اعتقد جرانيت باري بأن المشاركة السياسية يمكن دراستها من عدة جوانب، الجانب الاول هو شدة المشاركة ويقصد بها قياس عدد الأفراد المشاركين في أنشطة سياسية معينة، ومن جانب آخر يهتم بالشكل الذي تتخذه المشاركة، سواء كانت رسمية أو غير رسمية؛ فضلاً عن نوع المشاركة والتي يقصد بها درجة الفعالية التي تحقق المشاركة وتتطلب قياسها على آخر الأشخاص الذين يتحكمون بالسلطة ويضعون السياسية العامة للدولة.[6]

يعتبر تعريف هنتغتون هو التعريف الأكثر شمولية لأنماط وأشكال المشاركة السياسية، ركز كل من هنتغتون وناي فيربا على دور المشاركة السياسية في التأثر على مواقع السلطة والسياسات والشؤون العامة بالدولة، وبذلك هي حق لكل مواطن بأن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وأن ينتخب من يمثله في البرلمان وغيرها من أشكال المشاركة. أما برهان غليون فقد ناقش المشاركة السياسية من

[4] عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، مصدر سابق، ص12.

[5] ماجد محيى آل غازي، المشاركة السياسية: الآليات والعوامل المؤثرة: دراسة نظرية (عمان، دار الرياحيين للنشر والتوزيع، 2019)، ص7-8.

[6] HAMZAH, A.G. Electoral systems and political participation in local and legislative elections of Iraq. Utopía y Praxis Latinoamericana, Universidad del Zulia, Venezuela, 2021, p273.

جانب آخر يختلف عن سابقيه وهي إعادة توزيع السلطة كمدخل للمشاركة السياسية وبالتالي تحقيق العدالة والديمقراطية داخل المجتمع. فالمشاركة السياسية أصبحت معياراً لديمقراطية النظام السياسي ومؤشراً لدرجة شرعية النظام.

أما عبد المنعم مشاط ركز على المشاركة السياسية كونها مدخلات في النظام السياسي سواء كانت داعمة أو معارضة. تهدف هذه المدخلات هي التأثير على مخرجات النظام السياسي بشكل يلائم مطالب الأفراد والجماعات. وهنا يعود مشاط ويتفق مع هنتغتون وناي وفيربا على التأكيد على تأثير المشاركة السياسية على السلطة. وفقاً لسرد التعريقات السابقة المتنوعة والتي تناولت المشاركة السياسية من عدة جوانب يمكن القول بأن المشاركة السياسية يجب أن تكون طوعية وإرادية لا قسرية وهي حق عام شامل لجميع المواطنين والجماعات والأحزاب.[7]

فالمشاركة السياسية هي حق لجميع المواطنين في الدولة المواطنة الحديثة وتهدف هذه المشاركة للتأثير على مراكز صنع القرار. يقوم بها أفراد المجتمع من أجل المشاركة في توزيع السلطة وصنع السياسات والقرارات على مختلف المستويات، يعبر مدى المشاركة السياسية للأفراد في دولة ما على مدى ديمقراطية وشرعية النظام السياسي كونها مدخل لتحقيق العدالة داخل الدولة.

تتعدد أشكال وأنماط المشاركة السياسية للمراة داخل الدولة المدنية الحديثة ما بين مشاركة سياسية مباشرة وغير مباشرة، فالمشاركة السياسية المباشرة تلعب فيها المرأة دور مباشر في انتخاب الحكام وفي عملية صنع القرار أو صياغة السياسات، أما المشاركة السياسية الغير مباشرة وتتم عن طريق انتخاب ممثلين مباشرة ومن خلالهم يشاركون في عملية صنع القرار. ومن أكثر أشكال المشاركة السياسية شيوعاً مشاركة المرأة في التصويت والترشيح للانتخابات سواء كنت برلمانية أو رئاسية. كما تشارك المرأة في الاحتجاجات والثورات، كلامهما يعتبران شكلاً أخراً مهماً للمشاركة السياسية الفعالة لاسيما أنها تمثل الجانب المعارض.

تعد المشاركة السياسية ضرورية لكل دولة لأنها تسهم في تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج بين أفرادها وكذلك المساوة في توزيع المواد بين سكان البلد الواحد بغض النظر عن انتمائاتهم مما يؤدي إلى توسيع دائرة المواطنة وكسر الحواجز الاجتماعية والطائفية. كما أنها تعزز حق الشعب في المساهمة بصياغة السياسات العامة للدولة وتحديد موقفه تجاه القضايا المهمة وتجنب النظام السياسي وجود معارضة سرية قد تهدد وجود من خلال دفع الحكام إلى تبني سياسة تستجيب لمطالب المواطنين. المشاركة السياسية مبدأ من مبادئ تنمية المجتمع فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة

[7] ماجد محيى آل غازي، المشاركة السياسية: الآليات والعوامل المؤثرة: دراسة نظرية، مصدر سابق، ص7–8.

والتي باتت معيار يدل على النمو السياسي الذي يطرأ على الأنظمة السياسية ومن ثم تصنيفها إلى متقدمة أو تقليدية[8].

المطلب الثاني: المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية قبل وبعد الثورة الإيرانية

يمكن دراسة حالة المرأة في إيران في القرن العشرين على ثلاث فترات مختلفة: عصر أنظمة ما قبل البهلوية (1794 – 1925م)، والعصر البهلوي(1925 – 1979م)، وعصر ما بعد الثورة الإسلامية في إيران 1997م. في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أدت الخصومات البريطانية والروسية في إيران من ناحية، والتلاعب بموارد إيران من ناحية أخرى، إلى آثار اقتصادية سلبية؛ إضافة إلى شيوع الفكر الغربي داخل إيران، الذي خلق وعيًا بنموذج بديل للمجتمع يطمح إليه. لنموذج مختلف تمامًا عن الوضع الاجتماعي والسياسي المستوحى من نظام قاجار[9] الاستبدادي والديكتاتوري في ذلك الوقت.[10] كان نظام الحكومة الإيرانية في فترة قاجار من النوع الملكي، وكان للناس دور ضئيل في تحديد السياسة وبالتالي كان وضع المرأة من حيث وجودها في المجالات السياسية والاجتماعية ضئيلاً مقارنة بالرجال.

فالنساء خرجن بحجابهنّ ونقابهنّ الذي يغطيهنّ، ورفعن أصواتهنّ، وكان أول صوت رفعته في العام 1890م في ثورة التنباك[11]، وبعد قيام الثورة الدستورية سُمِع صوتها أكثر. فالنساء اللاتي خرجن إلى الشوارع في الحركة الدستورية، لم يعدن إلى منازلهن بعد إعلان الدستور، بل طالبن بإنشاء مدارس للبنات ورابطات نسائية ومنشورات نسائية تطالب بتغيير أوضاعهن.

مع انتصار الثورة الدستورية وتصديق الدستور، أقدمت بعض النساء اللاتي خرجن من النضالات التي قادت إلى الدستور بإنشاء الجمعيات للمطالبة بحقوقهن، وأولى الجمعيات النسائية، مثل الجمعيات السياسية السرّية التي شكلها رجالات ومفكّرو الدعوة الدستورية قبل الثورة الدستورية، حيث كانت هناك دعوات سرّية.

[8] المصدر السابق، ص25 –28.

[9] الدولة القاجارية هي مملكة أسسها القاجاريون عاصمتها طهران شملت معظم الأراضي الإيرانية الحالية إضافة إلى أرمينيا وأذربيجان دامت الدولة من عام 1794 حتى 1925 حينما أطاح رضا بهلوي بآخر الحكام القاجاريين عام 1925 مؤسساً لنفسه الدولة البهلوية.

[10] Moinifar, Heshmat, "Participation of women in Iran's polity" GEMC Journal 4, no.2 (2011), p26.

[11] ثورة التنباك: هي ثورة قامت بعد سنة 1890 م، حين منح الملك القاجاري، ناصر الدين شاه، حق بيع وشراء التبغ في إيران لصالح شركة بريطانية.

أما بالنسبة للنظام السياسي الايراني في حقبة الشاه، فقد تمتع الشاه بالسلطة المطلقة واتخذ جميع القرارات بنفسه دون استشارة الآخرين. أثر هذا الاستبداد السياسي على جميع شرائح المجتمع الإيراني وأوجد ثقافة ذكورية مشابهة لتلك التي كانت في عهد قاجار. بالتالي واجهت المرأة عقبات ثقافية وتقليدية نتجت عن القيم والمعتقدات المتجذرة في المجتمع الإيراني مما أدرى إلى عزل المرأة عن السياسية. [12]

تعرض المجتمع الإيراني في عصر الشاه إلى تغييرات عدة وذلك يعود إلى محاولات الشاه الدائمة لإدماج الإيرانيين في الرأسمالية العالمية والذي بدوره خلق عملية تحديث مشوهة وغير ناضجة للمجتمع الإيراني، وكانت التطورات الإيجابية التي حدثت تآكلت بسبب السياسات الحكومية المتناقضة. [13]ومع ذلك، كانت إحدى أهم سنوات حكمه بالنسبة للمرأة الإيرانية عام 1963م، عندما نالت المرأة حق التصويت. لم يكن بالأمر السهل تحقيقه فقد استغرق الأمر عدة سنوات.

محاولة النظام البهلوي لتحرير المرأة تنبع من رؤية علمانية تناهض الفكر الديني الإسلامي، فكانت محاولات فاشلة لكونها ليست نابعة من رغبة حقيقية لدى النظام وغير ملائمة لثقافة المجتمع الإيراني. الأنشطة السياسية التي قامت بها المرأة في عصر البهلوي لم تكن عفوية أو مستقلة ويمكن اعتبارها غير ناضجة ولا يمكن اعتبار وجود المرأة في السياسة خلال تلك الفترة مشاركة فعلية، بل دعاية متعمدة وجميع القرارات والإجراءات مجرد شكليات أو محدودة للغاية فقد كان نصيب النساء من منصب الوزارت فقط منصب أو منصبين.

لعبت النساء الإيرانيات دوراً حاسماً في الثورة حيث وقفنَ جنباً إلى جنب مع الرجال، واحدة من أكثر الصور حيوية هي مشاركة مجموعة منهن بلباس الشادور الأسود[14] في ساحات المدينة محتجات على الشاه. استمر هذا النضال رغم الضغوط والسياسات القمعية التي فرضتها الأجهزة الأمنية في العهد البهلوي، وسرنّ النساء على خطى الرجال حتى انتصار الحركة. ازداد الحضور النشط والشامل للمرأة بشكل ملحوظ في السنوات التي سبقت انتصار الحركة الاسلامية. كنساء قاتلن في السابق ضد

[12] Shojaei, Seyedeh Nosrat, Ku Hasnita Samsu, and Hossein Asayesh, “Women in Politics: A Case Study of Iran.” *Journal of Politics and Law* 3, no. 2 (2010). p258.

[13]Moinifar, Heshma, p26.

[14] **الشادور**: هو لباس خارجي ترتديه النساء في بعض أنحاء الشرق الأوسط ، وخاصة إيران والعراق. إنه غطاء نصف دائري بطول الأرضية معلق من أعلى الرأس، يتدفق فوق الملابس الموجودة أسفله لإخفاء شكل أو منحنى جسم المرأة. في الفارسية ، تعني كلمة *الشادور* حرفيًا "الخيمة".

النظام من خلال أنشطة سرية، ربما كأمهات شهداء أو زوجات شهداء أو أسرى، نزلنّ إلى الشوارع وأعلنّ عن وجودهن علانية.[15]

عقب الإطاحة بالشاه عام 1979م تصاعدت على مدى العقود الثلاثة الماضية مطالبات النساء ذات الصبغة النسوية على الصعيد الاجتماعي والسياسي والقانوني. وأخذت هذه القضية شكلاً أكثر وضوحًا عندما أدركت النساء الإيرانيات عقب الثورة أن الحكومة التي أتت لا تحقق مطالباتهن ليبدأ سعيهن لتحقيق ذلك بصورة أكثر وضوحًا[16].

تواجد المرأة في مختلف المؤسسات الرسمية لم يحدث دفعة واحدة؛ فهو نتيجة لجهود مستمرة من النساء الإيرانيات ولاسيما بعد نشوب الحرب مع العراق (1980–1988م)، فقد شغلت النساء مواقع الرجال وأعطى ذلك شرعية أكثر على قيمة عمل المرأة ومنحها ثقلاً أتاح لها المطالبة بمزيد من الحقوق. سمحت السلطات بدخول المرأة الإيرانية إلى مهن كانت حكراً على الرجال منذ عام 1979م كالقضاء والشرطة.[17]

يعود القسم الأكبر من أسباب زيادة مشاركة المرأة السياسية إلى التطورات التي شهدتها البلاد بعد صعود الرئيس الخامس للجمهورية الإيرانية محمد خاتمي إلى السلطة عام 1997م، حيث شهدت إيران موجة من الانفتاح السياسي وأطروحات مختلفة حول ضرورة تحديث أسس النظام السياسي، ما يمكنه من استيعاب جملة من التطورات التي مرت بها إيران منذ اندلاع الثورة. وهذا المناخ المنفتح صب في سبيل المزيد من تفعيل دور المرأة، وفتح آفاقاً جديدة لتكثيف دورها السياسي. انتشار الخطاب الإصلاحي في الأوساط السياسية والاجتماعية في إيران أدى إلى زيادة الأصوات التي تنادي بحقوق المرأة ولاسيما السياسية، وتفعيل دور العديد من الجمعيات النسوية التي تأسست بعد الثورة وتحويل هذه المطالب إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع.[18]

في التسعينيات من القرن الماضي، كانت المرأة أكثر بروزًا في السلطتين التشريعية والتنفيذية. ترشحت العشرات من النساء لمجلس الشورى في أبريل/ نيسان 1992م، فازوا بـ 13 مقعدًا من أصل 270 مقعدًا. في عام 1996م، تم اختيار امرأة لمنصب عمدة إحدى ضواحي طهران. بحلول عام 1994م،

[15] كامبيز تاغيزاده و مرزيه بيجيزاده، "وضع المرأة في إيران بعد الثورة الإسلامية"، طهران: موقع الامام الخميني، 13 أيار/مايو 2018م، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2hw34sej (المصدر باللغة الفارسية).

[16] فاطمة صمادي، " المرأة الإيرانية والرئاسة.. فاكهة السياسة المحرمة"، الجزيرة نت، 26مايو /آيار 2013م، انظر الرابط التالي:https://tinyurl.com/j6cewaem

[17] عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، مصدر سابق، ص65.

[18] المصدر السابق، ص46.

كانت 30% من موظفي الحكومة من الإناث. عين رفسنجاني شهلا حبيبي مستشارة لشؤون المرأة. وفي ولايته الثانية عين نائب وزير.

تزامن تراجع المعتدلين مع استيلاء المحافظين على السلطة في عام 2002م وأدى ذلك إلى ظهور أكثر الظروف تمييزًا التي واجهتها النساء الإيرانيات على الإطلاق. ويتزامن هذا الوضع مع فوز الرئيس السادس للجمهورية محمود أحمدي نجاد وسيطرة المحافظين على الفروع الثلاثة للحكومة – التنفيذية والتشريعية والقضائية – مما أدى إلى انخفاض نسبة تمثيل المرأة في السياسية. كما قام القضاء المستقل بقمع الناشطات. في عام 2006م، اعتقلت الشرطة عشرات النساء اللاتي وقعن على عريضة المليون توقيع للمطالبة بحقوق متساوية في قانون الزواج والطلاق والحضانة والميراث. صَعَّد النظام حملته القمعية في عام 2008م عندما اعتقل الناشطة الحقوقية سوزان تهماسيبي. تم اعتقال أربع ناشطات لكتابة مقالات على مواقع نسوية وحكم عليهم بالسجن ستة أشهر و أغلقت الحكومة مجلة "زنان" الإيرانية النسوية الرائدة بعد أن اتهمتها بأنها "تهديد للأمن النفسي للمجتمع".[19]

المطلب الثالث: تشكل الحركات النسوية الاسلامية في إيران

بدأت الحركات النسوية في إيران بعد النضالات الوطنية في المرحلة الدستورية، وعن طريق المطبوعات والجمعيات النسائية، بخطوات خجولة وهزيلة في الحراك النسوي في إيران، حيث طالبت النساء بتغيير الواقع بناء على أربعة مطالب أساسية: تعليم المرأة، تغيير قوانين الأسرة، التصويت والمشاركة السياسية، خلع الحجاب. كان إنشاء مدارس البنات وحقّ التعليم للمرأة، من بين المطالب الأكثر إلحاحاً لدى الناشطات النسويات في الحقبة الدستورية التي بدأت عام 1905م[20].

ظهر الجيل الأول للحركة النسوية في أواخر القرن التاسع عشر كحركة اجتماعية تطالب بالمساواة بين الرجال والنساء في ظروف العمل والأجور والتعلم وكان مفهوم المساواة هو المفهوم المركزي في تلك المرحلة. خرج هذا الجيل من رحم الفكر الليبرالي الغربي، وبنيت استراتيجية النسوية الليبرالية على أساس أن المساواة يمكن تحقيقها من خلال العلاقات الاجتماعية والوسائل القانونية والمؤسسات السياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع. [21] على رغم أنّ الحركة النسائية في الحقبة الدستورية لم

[19] Hanna, Andrew. “Part 1: Phases of the Women's Movement.” The Iran Primer, August 11, 2020. https://tinyurl.com/2adbnwvd

[20] عباس علي، "الثورة الدستورية: مؤسسات الحركة النسائية في إيران"، حكمة، 16سبتمبر/ آيلول 2019، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/52f57b45

[21] عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، مصدر سابق، ص13.

تحقّق أياً من مطالبها سوى تعميم تعليم المرأة، فإنّ الجيل الأول من النسويّات الإيرانيات نجح في إطلاق المطبوعات وتأسيس الجمعيات النسائية، كأهمّ مقوّمين أساسيين للحراك النسائي، وطرح مطالبات عامة عن المساواة وبناء قاعدة لفاعليات هذه الحركة في المستقبل.[22]

أما الجيل الثاني ظهر في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، شهد نموًا في الرؤية الاجتماعية للمرأة العاملة والمهنية الحديثة، وبعض الإصلاحات القانونية الإيجابية والمهمة فيما يتعلق بحق المرأة في التصويت وقانون الأسرة. لكن زيادة المركزية وديكتاتورية الشاه أدت إلى تآكل الجمعيات النسائية المستقلة مما أدى إلى سيطرة الدولة وعملية من أعلى إلى أسفل للتحديث الأوتوقراطي دون التحول الديمقراطي، وبالتالي خلق مجتمع مزدوج ومستقطب.[23]

وفي الثمانينيات، مع تبني مؤسسات قومية وعالمية قضية المرأة، بدأ ظهور الجيل الثالث للحركة النسوية، والمعروف بجيل " الجندر " Gender " وقد ظهر هذا الجيل متزامناً مع التغيرات التي اتسمت بها أجندة التيارات المختلفة داخل الحركة النسوية في الغرب واستراتيجياتها، وقد حدث نوع من التطور المتصاعد، سعى إلى ترسيخ ثلاث قضايا كأسس للنسوية، هي: مناهضة العنف ضد المرأة، ومشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي، وتعزيز عمل المرأة.[24]

لم تحقق الحركات النسائية في إيران، الكثير من المكاسب، لأسباب كثيرة متعلقة بالنظام السياسي والديني للدولة الإيرانية، لكن ليس هذا هو السبب الوحيد، فهناك الكثير من الانتقادات قد وجهت إلى الحركات النسائية، منها عدم توحدهن، وعدم قدرتهن على تكوين مؤسسات مجتمع مدني تهتم بأمور النساء المهمشات في مختلف أنحاء الجمهورية الإيرانية. تدافع السيدة مهناز رحيمي، إحدى الناشطات في مجال حقوق المرأة في إيران، عن نشاطهم ضد هذه الانتقادات قائلة: «حجم الضغط والقمع الذي نتعرض له في مجال الدفاع عن حقوق المرأة في إيران هائل، أعترف أن الحركات النسائية ليست جميعها على قلب واحد، وهناك العديد من المشاكل الهيكلية داخل هذه الحركات، لكننا نحاول معالجة هذه الأمور بجانب تحدي القوانين التمييزية والمناهضة للمرأة».[25]

---

[22] مريم حسينخاه، "إنجازات الحركة النسائية خلال الفترة الدستورية"، طهران: أسو، 28مارس/آذار 2018، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/a8a9ysdb (المصدر باللغة الفارسية).

[23] Tohidi, Nayereh. “Women's Rights and Feminist Movements in Iran – Sur – International Journal on Human Rights.” Sur, August 13, 2019. https://2u.pw/E2zvn

[24] عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، مصدر سابق، ص14.

[25] "4 عقود من النضال ولكن.. ما الذي حققته الحركة النسائية الإيرانية حتى الآن؟"، ساسة بوست، 8 ديسمبر/كانون الأول 2020م، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/nc5k9j43

ومع زيادة الاهتمام العالمي بقضية المرأة في العقدين الأخيرين؛ ظهرت معالجات إسلامية للقضية، تعتز بإسلامها وثقافتها، وتراها قادرة على تقديم معالجة أصيلة لقضايا المرأة. وقد حاولت تلك المعالجات تجاوز وضعية رد الفعل التي سيطرت على التوجهات الإسلامية، نتيجة لتبني مثقفين مسلمين وأنظمة مسلمة للرؤى الغربية حول دمج المرأة في العمل العام. وظهرت إسهامات مهمة في العالم الإسلامي فيما يتعلق بدراسة وضع المرأة المسلمة، واجتهدت تلك الإسهامات في قراءة تاريخ البلدان الإسلامية من زاوية وضع المرأة، ضمن سياق تطورات عملية التحديث وانتكاساتها، وتوصلت دراسات عدة إلى استنتاج أساسي مفاده أن الدول الوطنية التي تشكلت بعد الاستقلال كانت تحمل في رحمها بذور فشل مشروعات تحقيق المساواة للمرأة، لأنها دول شكلها المستعمر وفق نمط حياته، أو أنها حاولت تقليد تجربة الغرب أو استنساخها.[26]

المبحث الثاني: واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية داخل إيران

المطلب الأول: المشاركة في الانتخابات

تشهد إيران انتخابات عديدة مباشرة وأخرى غير مباشرة، حيث يجمع النظام السياسي الإيراني المعقد بين عناصر حكم ديني متمثل بمنصب المرشد الأعلى ومجلس خبراء ومجلس صيانة الدستور والذين يتم انتخابهم بشكل غير مباشر، أما بالنسبة للانتخابات المباشرة هي الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشورى والانتخابات المحلية. وفي سياق تحليل واقع مشاركة المرأة السياسية سيتم التطرق إلى الانتخابات الرئاسية ومجلس الشورى.

أولاً: الانتخابات الرئاسية:

ينص الدستور الإيراني في مادته الأولى أن نظام الحكم فيها جمهوري بيد أن هذه الجمهورية تختلف عن كافة جمهوريات العالم، حيث أن رئيس الجمهورية يأتي في المرتبة الثانية بعد المرشد. وفي المقابل يعتبر رئيس الدولة وأعلى سلطة منتخبة شعبياً، حيث يحكم رئيس الجمهورية لعهدة مدتها أربع سنوات قبلة للتجديد، شرط ألا يتولى المنصب لأكثر من عهدتين متتاليتين.

تأسس هذا المنصب في 24 أكتوبر/تشرين الأول 1979م، ويعتبر رئيس الجمهورية الإيرانية أثناء ممارسته لمهامه مسؤولا –حسب المادة (113) من الدستور– أمام ثلاثة جهات أساسية، هي: الشعب، المرشد، ومجلس الشورى، بعد أن كان مسؤولا أمام الشعب وحده في دستور 1979م. رغم هذا يملك

[26] عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، مصدر سابق، ص17–18.

الرجل الثاني في الدولة دوراً مهماً، فإليه يعود مسؤولية تطبيق الدستور وإدارة البلاد بشكل مباشرة، ناهيك عن أنه يعد الرجل الأول في السلطة التنفيذية وممثل البلاد في الداخل والخارج.[27]

منذ أول انتخابات للجمهورية الإسلامية لم تحصل المرأة على فرصة للترشح لهذا المنصب وشاركت كناخبة فقط، وظلت علاقتها بهذا المنصب على نمط واحد هو أن تختار في كل انتخابات من تعتقد أنه الأفضل لقيادة البلاد، فقد كان طوال الثمنينات الانتخابات ليست مجرد مشاركة سياسية بل واجب وفرض على المرأة أداؤه.

تنص المادة (115) من الدستور الإيراني على أن يُنتخب الرئيس "من رجال الدين والسياسيين". والحقيقة بالرغم من الجدال الواسع حول تفسير كلمة الرجال هل يقصد بها الذكور وبذلك تُستَبعد النساء أم يشير مصطلح" الرجال" إلى شخصيات مؤثرة ومحترمة لائقة بالمنصب الرئاسي. إلا أن القانون بنصه الحالي يضفي صفة ذكورية الزامية على المرشحين للانتخابات الرئاسية وأعطي مبرر لمجلس صيانة الدستور من أجل قمع ورفض دائم للمرشحات من النساء لمنصب الرئاسة.

لا تزال السياسة الإيرانية ساحة يهيمن عليها الرجال، ولا يزال دمج المرأة في هذا المجال مهمة صعبة. فتدني احترام الذات لدى النساء، فضلاً عن مقاومة السياسيين الذكور لمشاركة السياسية للمرأة، وعدم ثقة الجمهور في قدرات المرأة كسياسية وصانعة قرار من بين أهم الحواجز التي تواجه دخول المرأة إلى ميدان السلطة وصنع القرار.

كانت الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٧م بمثابة حقبة جديدة، ولعل أصوات الإناث كانت العنصر الأكبر المسؤول عن فوز الرئيس محمد خاتمي بنسبة ٦٩,٧٪ من الأصوات. كان هذا نتيجة مباشرة لجدول أعمال السيد خاتمي الانتخابي المراعي للنوع الاجتماعي، على سبيل المثال في منصب إداري متوسط الرتبة، تضاعف وجود النساء أكثر من الضعف خلال فترتي رئاسة خاتمي (1997 – 2005م). اتخذت حكومة خاتمي الإجراءات التالية في عام 1997م، حيث كانت هناك امرأتان في مجلس الوزراء ؛ إحداهما بدرجة نائب رئيس ورئيس "إدارة حماية البيئة" والأخرى كمستشارة رئاسية ورئيسة "مركز مشاركة المرأة"[28].

لم يكن منصب رئيس الجمهورية في إيران ذو أهمية كبيرة خلال فترة المرشد الأعلى آية الله الخميني لأنَّ شخصيته كانت هي الطاغية على مؤسسات صنع القرار داخل إيران مما أضعف ذلك من

[27] إلياس موسوم، النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية (وهران، جامعة وهران، العدد5 ، 2020م)، ص8.

[28] Moinifar, Heshmat, p30.

الصلاحية التي يمتلكها الرئيس. لكن بعد وفاة الخميني المفاجئ تغير الأمر قليلاً وأصبح منصب الرئيس يتحكم بقدر أكبر من الصلاحيات. مما أتاح فرصة لرئاسة هاشمي رفسنجاني في تخفيف الضغوط والضوابط الاجتماعية المفروضة على المرأة. وبدأت المرأة الإيرانية تتطلع إلى منصب رئيس الجمهورية خاصة وأن رفسنجاني عين له نائبة لشؤون المرأة. وهذا مما أعطى فرصة أكبر لتطور مشاركة المرأة في مؤسسات صنع القرار فبدأت كناخبة ومرشحة في انتخابات مجلس الشورى، و ناخبة في الانتخابات الرئاسية. ووصل إلى مطالبتها بحريتها وحقوقها إلى أنّ بلغت حد المطالبة في حقها كمرشحة لمنصب الرئاسة.

على الرغم من أن مرشحي الرئاسة في إيران بلا استثناء يَعِدون في كل مرة برؤية غير تقليدية لدور المرأة، فإنهم لم يحاولوا الاقتراب من قضية ترشح النساء لمنصب رئيس الجمهورية، وهو المنصب الذي تنشط النساء في إيران، ومنذ أكثر من عقد، في محاولة حل عقدته القضائية والفقهية، وكانت أعظم طالقاني، ابنة آية الله طالقاني أحد أهم رجالات الثورة الإسلامية، أول امرأة ترشح نفسها لانتخابات الرئاسة الإيرانية قبل ما يقرب من 15 عامًا، وهي لا تزال تصر على أن كلمة "رجال" الواردة في القانون لا تمنع المرأة من تولي المنصب، غير أن مجلس أمناء الدستور رفض ترشيحها على الرغم من وجود وجهات نظر فقهية وقانونية تؤيد رأيها[29].

تدرك الناشطات النسوية داخل إيران أن جميع المرشحين من الرجال لمنصب الرئاسة يفتقدون مصداقية تنفيذ وتطبيق برامجهم السياسية، خاصة وأن أغلبهم قد جاؤوا من خلفيات سياسية متشددة. كما أن الرئيس السابق حسن روحاني قد وعد بتحسين الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة ولكن لم يتلزم بتنفيذ وعوده بعد ثماني سنوات من الحكم.

قانوناً لا يوجد نص يمنع النساء من ترشح أنفسهن في الانتخابات الرئاسية، لكن النظام السياسي داخل إيران لا يعدم وسيلة لاقصائهن تحت حجج فارغة. في الانتخابات الرئاسية الأخيرة 2012م حيث قدمت ما يقارب 42 إمراة للترشح لمنصب الرئاسة من بين 542 مرشحاً. كانت أبرزهن زهرة شجاعي، الأمينة العامة لجمعية النساء الإصلاحية. لكن رفضت السلطات الإيرانية قبول أي منهن بالرغم من استيفاء الكثير منهن شروط الترشح.

ثانياً: انتخابات مجلس الشورى:

انتخابات مجلس الشورى الإسلامي في إيران هي انتخابات يختار فيها الشَّعب الإيرانيّ ممثّليه في "مجلس الشورى"، وهو ما يوازي في باقي الدول "مجلس النواب" أو "مجلس الشعب" أو "البرلمان".

[29] فاطمة صمادي، "المرأة الإيرانية والرئاسة.. فاكهة السياسة المحرمة"، مرجع سابق.

ففي أول انتخابات شعبية بعد الثورة الإسلامية في إيران، تغيّر اسم هذا المجلس من "دار الظفر" أو "عدل مظفر" و"مجلس سنا" إلى "مجلس الشورى الإسلامي". وقد أُقيمت 3 انتخابات برلمانية في زمان الإمام الخميني، فيما أُقيمت 7 دورات انتخابيّة أخرى بعد تولي الإمام الخامنئي مسؤولية مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران.[30]

ينتخب أعضاء مجلس الشورى الـ290 في اقتراع مباشر كل أربع سنوات. وينص الدستور على أن يكون أعضاء المجلس مسلمين عميقي الإسلام. غير أن الأقليات الدينية لها تمثيلها في مجلس الشورى حسب كثافتهم العددية، فهناك ممثل واحد لأتباع كل من الديانة الزرادشتية واليهودية والنصرانية الآشورية، في حين أصبح عدد ممثلي نصارى الأرمن اثنين بسبب الزيادة في عددهم السكاني. انتخب أول مجلس بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1980م، وتوالى تجديد انتخابه كل 4 سنوات.[31]

لا توجد حصانة قانونية من القضاء لأعضاء المجلس إلا ما استثني في المادة رقم (89) من الدستور من حيث حرية النائب في إبداء الرأي في كل قضية تطرح في المجلس دون أن يتعرض للمساءلة القانونية من القضاء أو أي جهة أخرى.

يحق لكل إيراني يتجاوز سنّه 18 عاماً ويحمل بطاقة هوية صالحة التصويت في الانتخابات. ويمكن للمرشحين تنظيم حملاتهم على مدى أسبوع حتى 24 ساعة قبل بدء الانتخابات. وتفتح مراكز الاقتراع أبوابها عند الساعة 08,00 الجمعة وتغلق بعد عشر ساعات، لكن يمكن تمديد فترة التصويت في حال رأت السلطات ضرورة لذلك.[32]

يعد مجلس صيانة الدستور الذي يهيمن عليه المحافظون المتشددون هيئة نافذة تشرف على الانتخابات الإيرانية. وهو يضم ستة رجال دين يعيّنهم المرشد الأعلى وستة محامين يختارهم القضاء. ويُسمح للمجلس بالتدقيق في المرشحين ويمكنه منعهم من الترشّح. وبالنسبة للانتخابات السابقة،

[30] محمد حسن قاسم، "قراءة في انتخابات مجلس الشّورى الإسلاميّ في إيران"، بيروت: موقع قناة ميادين، 21 شباط/ فبراير 2021م، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/55jxye96

[31] "مجلس الشورى الإيراني"، الدوحة: الجزيرة نت، 7 نيسان/ابريل 2015م، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/5mtz5nym

[32] "الانتخابات التشريعية الإيرانية ودور البرلمان"، باريس: فرانس 24، 16شباط/ فبراير 2020، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/uhutnw26

استبعد المجلس أكثر من نصف المرشحين الذين تقدموا للمشاركة في الاقتراع، بينهم عشرات المعتدلين والإصلاحيين.

وفقًا للفقرة التاسعة من المادة الثالثة من الدستور الإيراني؛ تلتزم الحكومة الإيرانية بإلغاء جميع أشكال التمييز غير المرغوب فيه وتوفير فرص متكافئة للجميع، في المجالين المادي والفكري. تنص المادة (19) على أن: جميع الإيرانيين، بغض النظر عن المجموعة العرقية أو القبيلة التي ينتمون إليها، يتمتعون بحقوق متساوية ؛ اللون والعرق واللغة وما شابه، لا تمنح أي امتياز.

وتنص المادة (20) من الدستور الإيراني على ما يلي: "يتمتع جميع الإيرانيين، رجالًا ونساء، على قدم المساواة بحماية القانون ويتمتعون بجميع الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يتوافق مع المعايير الإسلامية"[33]

بالرغم من ذلك الاحصائيات تقول بأن في العقد الأول بعد الثورة، كان هناك ثلاث نائبات فقط من أصل مائتين وثمان وستين نائبات في البرلمان. احتلت البرلمانيات 1.5٪ من مقاعد البرلمانات الثلاثة الأولى. لكن تضاعف وجودهم ليصل إلى تسعة في انتخابات 1992م التي كانت 3.3٪ من المقاعد، إلى 14 في انتخابات 1996م، وظل 13 في انتخابات 2000م و 14 في انتخابات 2004م، وانخفض إلى 8 في انتخابات 2008م.[34]

في 21 فبراير 2020م، توجه الشعب الإيراني إلى صناديق الاقتراع للتصويت على 290 مقعداً في مجلس الشورى الاسلامي، حصلت فيه النساء فقط على 17 مقعد أي ما يقارب 6% من اجمالي عدد مقاعد المجلس وكان نفس عدد البرلمان السابق. تذبذب حضور المرأة على مدى السنوات ال 41 السابقة منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية الايرانية 1979م حيث بلغ عدد المقاعد التي شغلتها 95 مقعد في عشر برلمانات سابقة.[35]

إن المشكلة لا تكمن فقط في انخفاض عدد النائبات في مجلس الشورى، بل إن جميع المرشحين من كلا الجنسين يجب أن يخضعوا لمعايير الأهلية التي تفرضها الدولة على مرشحين الانتخابات البرلمانية والرئاسية والتي لا تزال مجهولة وغير مقيدة بضوابط معينة، هذا بدوره يضفي عدم المصداقية

[33] Gholamreza ZakerSalehi, "The Status of Women in the Iranian Constitution "journal of international Women's studies, no21 (2020), p316.

[34] Moinifar, Heshmat, p30.

[35] Beyond the VEIL: Discrimination against Women in Iran. London: Ceasefire Centre for Civilian Rights, 2019, p14.

على عملية اختيار المرشحين للانتخابات ويعتبر انتهاكاً للديمقراطية لأنه يتم استبعاد العديد من المرشحين بطرق غير شرعية.

ثالثاً: مشاركة المرأة الإيرانية في السلطة القضائية:

أدت ثورة 1979م وتأسيس الجمهورية الإسلامية إلى إحداث تغيير كبير في قضايا المرأة من نواح كثيرة. كان أحد هذه التغييرات هو أهلية أولئك الذين يعملون كقضاة وهذا أثر بشكل كبير على وضع النساء اللائي كن يعملن بهذه الصفة. مُنعت النساء من العمل كقاضيات، وتوقف توظيف القاضيات وتغير وضع المرأة العاملة في القضاء[36].

إلا أن تطوراً طرأ على هذا الوضع، فأصبح ممكناً للنساء أن يكنَّ رئيسات محاكم، بشرط أن تتوافر فيهن شروط اختيار القضاة، بحسب اللائحة الصادرة في العام 1983م، وبهذا يمكن أن يكنَّ أيضاً مستشارات لديوان العدالة الإدارية والمحاكم المدنية الخاصة وقضاة التحقيق ومكاتب المحاماة، ويمكن أن يعملن في تدوين قانون المحاكم ورعاية صغار المحامين. وتم تعيين أول امرأة في منصب القائم بأعمال المدعي في المحكمة العليا في حزيران/يونيو 1998م. وتشير الإحصائيات أيضا إلى وجود 185 محامية بين المحامين الذين يبلغ عددهم 2661 شخصاً.[37]

في عام 1996م تم إدخال مزيد من التعديلات على القانون. ووفقًا لهذا القانون المعدل، يمكن للنساء المؤهلات للعمل كقاضيات أن يعملن كمستشارات في مؤسسات قانونية أخرى مثل المحكمة الإدارية العليا وكقاضيات تحقيق في مكاتب الدراسات القانونية وتدوين القانون في وزارة العدل. يمكنهم أيضًا العمل كمستشارين للدوائر القانونية والإدارات الأخرى التي تتطلب مناصب قضائية. في هذه الفترة، تم اتخاذ خطوات إيجابية أخرى لإتاحة الفرص للمرأة للمشاركة في أعمال النظام القضائي. سُمح للنساء بالعمل كمستشارات في المحاكم المدنية الخاصة فيما يتعلق بالطلاق وكمستشارين قضائيين في محاكم الأسرة. وعليه، فإن القانون يقتضي أن تكون مستشارات قضائية حاضرة في محاكم الأسرة وأن قرارات المحكمة يجب أن تُتخذ بالتشاور مع مستشارات قضائية.

[36] Povey, Tara, and Maryam Poya. Women Power and Politics in 21st Century Iran. Farnham: Ashgate, 2012, p108.

[37] عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، مصدر سابق، ص91

على الرغم من تنفيذ هذه الإصلاحات، إلا أن المرأة ما زالت لا تملك الحق في إصدار أحكام قانونية أو إصدار القانون وإصدار مذكرة التوقيف والتوقيع على الحكم النهائي. إن حضورهن ومشاركتهن في المحاكم مقتصرة على مناصب استشارية.[38]

التحديات والعوائق التي تواجهها المرأة الإيرانية:

هناك سببان مترابطان للعقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية والمؤسسات المتعلقة بهذا الذراع من الدولة. أولاً، الإجماع في السنة وبين بعض الفقهاء الشيعة على أن الحكم يجب أن يكون للرجال فقط. ثانيًا، الفكرة القائلة بأن طبيعة المرأة – حساسيتها القوية وعاطفتها وضعف الحكمة والتفكير – لا تسمح لها بالصلاحية لشغل مناصب القيادة والحكم.

تلعب سيطرة الخطاب الفقهي المحافظ في المناخ السياسي الحالي في إيران دورًا مهمًا في معارضة وجود المراة في المجال السياسي. كما أن معظم الفقهاء ينكرون قدرة المرأة على تولي مناصب حاكمة وفي مواقع صنع القرار، لا سيما داخل السلطة التنفيذية. بدلاً من ذلك، يستخدمون بعض التقاليد والأحاديث النبوية لاستبعاد النساء من هذه المواقف.

يعزو علماء الاجتماع والباحثون في مجال قضايا المرأة الأسباب الكامنة وراء المشاركة الضئيلة للمرأة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية إلى القوالب النمطية و انتشار المعتقدات الأبوية في المجتمع. في الواقع، أدت هذه الثقافة الأبوية إلى تقسيم المسؤوليات إلى أعمال منزلية وعمل اجتماعي وترك مسؤوليات المنزل للنساء، وحرمانهن من فرصة المساواة مع الرجال.

إضافة إلى ذلك، في إيران وكذلك في العديد من دول العالم الثالث الأخرى، لا تعتبر المرأة كقوة فعالة في معظم المهن. ينبع هذا التحيز من الرأي القائل بأن المرأة تلعب بالفعل دور الزوجة والأم، وعندما تضاف إليهما مسؤولية مهنة خارج المنزل، عادة ما تكون غير قادرة على الأداء بنجاح داخل المنزل وخارجه. [39]

لدى الكثير من النساء إيمان ضعيف بقدراتهن وقدراتهن على أن يكنّ فاعلات في المجتمع. كما أن من أهم العوائق التي تحول دون وجود المرأة في الإدارة السياسية الإشارة إلى أن المرأة ليس لديها خبرة في هذا المجال، ولكن نظرة فاحصة تظهر أن هناك سفسطة وراء هذه الحجة ؛ لأنه في حين

[38] Jamileh Kadivar, 'Women, Power and Politics in 21st Century Iran' (Routledgek, 2012), p110.

[39] Shojaei, Seyedeh Nosrat, Ku Hasnita Samsu, and Hossein Asayesh, p264.

أن النساء لا يعملن حتى في المستويات التنفيذية المتوسطة، أين يجب أن يتعلمن هذه الخبرة الإدارية من أجل الوصول لاحقًا إلى الإدارة العليا للبلد؟

هناك عقبة أخرى تتمثل في القول بأن النساء لا يملكن معرفة سياسية ورؤية ثاقبة وخبرة قوية ؛ ومع ذلك، لا بد من القول إن مجالات المعلومات والمسؤوليات والعلوم التي تشكل وتعمق هذه الأسس الفكرية لم تكن متاحة للمرأة على الإطلاق، بل وتواجه النساء أحيانًا قيودًا جدية في دخول بعض المجالات الأكاديمية في هذا المجال.

إضافة إلى أن نسبة مشاركة المرأة الإيرانية في السياسة ضئيلة جداً إلا أن هذه النساء المشاركات لا يمثلن جميع نساء طبقات المجتمع الإيراني وبذلك لا يمثلن مطالب كافة النساء، لا تربط النساء الناشطات في الساحة السياسية أي روابط مع النساء في المجتمع، وفي أحسن الأحوال يحضرنّ بعض الخطب الاحتفالية كل عام. يذهبن إلى التجمعات حيث يتحدث المتحدثون بعبارات عامة وغالبا ما يظهرون متحدثات من بين نساء الطبقة العليا والنخبة... ومعظم النساء الناشطات في الساحة السياسية لا يملكن معلومات عن وضع المرأة في المجموعات الإثنية أو في مختلف مناطق البلد، كما أنهن لا يدركن مشاكل جماهير النساء

الخاتمة:

بعدما تم تناول ودراسة تاريخ المشاركة السياسية للمرأة في إيران وواقعها. يبدو واضحاً من العرض السابق أنه بالرغم من الجهود الكثيفة والانجازات التي حققتها المرأة الإيرانية ومطالبتها الدائمة للحصول على حوقها السياسية ومساواتها بالرجل خاصة في المجال السياسي، لكن ذلك التاريخ الحافل بالمقاومة ضد الظلم والتمييز بين الجنسين لم تحصد نساء إيران ثماره كاملاً. لعب الموقف الديني الأيدلويجي والبعد الثقافي دور في تقليص وجود المرأة في الساحة السياسية. مما أدرى إلى حرمانها من توليها العديد من المناصب السياسية مثل المنصب الرئاسي. وبالرغم من دخول المرأة مجلس الشورى، لكن كانت هناك دائماً محاولات لافشال دور المرأة في تأدية مهامها الوظيفية.

النتائج:

- حدثت تغيرات مبكرة لصالح المرأة في عهد الشاه ويعزى ذلك إلى إندماج إيران في الرأسمالية العالمية وعمليات التحديث التي تعرض لها المجتمع الإيراني ولكن هذه العمليات كانت غير متجانسة والتطورات الإيجابية التي حدثت تآكلت بسبب السياسات الحكومة المتناقضة.

- لعبت المرأة الإيرانية دوراً هاماً في انجاح الثورة الاسلامية عام 1997 وصعود التيار الاصلاحي المعارض للمرشد الأعلى التيار المحافظ إلى السلطة بسبب مساندته لقضايا المرأة.

- يلعب البعد الديني الأيديولوجي والبعد الثقافي دور بارز في افشال وصول المرأة للمجال السياسي.

- المرأة ما زالت لا تملك الحق في إصدار أحكام قانونية أو إصدار القانون وإصدار مذكرة التوقيف والتوقيع على الحكم النهائي. إن حضورهن ومشاركتهن في المحاكم مقتصرة على مناصب استشارية.

- تلعب سيطرة الخطاب الفقهي المحافظ في المناخ السياسي الحالي في إيران دورًا مهمًا في معارضة وجود المراة في المجال السياسي.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

1- عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007).

2- محمد حمدان، البحث العلمي كنظام، (عمان، دار التربية الحديثة، 1989).

3- ماجد محيى آل غازي، المشاركة السياسية: الآليات والعوامل المؤثرة:دراسة نظرية (عمان، دار الرياحيين للنشر والتوزيع، 2019).

4- فاطمة صمادي، " المرأة الإيرانية والرئاسة.. فاكهة السياسة المحرمة"، الجزيرة نت، 26مايو /آيار 2013م، انظر الرابط التالي:https://tinyurl.com/j6cewaem .

5- عباس علي، "الثورة الدستورية: مؤسسات الحركة النسائية في إيران"، حكمة، 16سبتمبر/ آيلول 2019، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/52f57b45 .

6- " 4 عقود من النضال ولكن.. ما الذي حققته الحركة النسائية الإيرانية حتى الآن؟"، ساسة بوست، 8 ديسمبر/ كانون الأول 2020م، انظر الرابط التالي:https://tinyurl.com/nc5k9j43 .

7- إلياس موسوم، النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية (وهران، جامعة وهران، العدد5 ، 2020م).

8- محمد حسن قاسم، "قراءة في انتخابات مجلس الشّورى الإسلاميّ في إيران"، بيروت: موقع قناة ميادين، 21 شباط/ فبراير 2021م، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/55jxye96 .

9- "مجلس الشورى الإيراني"، الجزيرة نت، 7 نيسان/ ابريل 2015م، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/5mtz5nym .

10- "الانتخابات التشريعية الإيرانية ودور البرلمان"، باريس: فرانس 24، 16شباط/ فبراير 2020، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/uhutnw26 .

المصادر الأجنبية:

1- Huntington, Samuel P., and Joan Marie Nelson. No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries. Cambridge: Mass., 1976.

2- HAMZAH, A.G. Electoral systems and political participation in local and legislative elections of Iraq. Utopía y Praxis Latinoamericana, Universidad del Zulia, Venezuela, 2021.

3- Moinifar, Heshmat, "Participation of women in Iran's polity" GEMC Journal 4, no.2 (2011).

4- Shojaei, Seyedeh Nosrat, Ku Hasnita Samsu, and Hossein Asayesh, "Women in Politics: A Case Study of Iran." *Journal of Politics and Law* 3, no. 2 (2010).

5- Hanna, Andrew. "Part 1: Phases of the Women's Movement." The Iran Primer, August 11, 2020. https://tinyurl.com/2adbnwvd

6- Tohidi, Nayereh. "Women's Rights and Feminist Movements in Iran – Sur – International Journal on Human Rights." Sur, August 13, 2019. https://2u.pw/E2zvn

7- Gholamreza ZakerSalehi, "The Status of Women in the Iranian Constitution "journal of international Women's studies, no21 (2020).

8- Beyond the VEIL: Discrimination against Women in Iran. London: Ceasefire Centre for Civilian Rights, 2019.

9- Povey, Tara, and Maryam Poya. Women Power and Politics in 21st Century Iran. Farnham: Ashgate, 2012.

10- Jamileh Kadivar, 'Women, Power and Politics in 21st Century Iran' (Routledgek, 2012).

المصادر الفارسية:

1- كامبيز تاغيزاده و مرزيه بيجيزاده، "وضع المرأة في إيران بعد الثورة الإسلامية"، طهران: موقع الامام الخميني، 13 أيار/مايو 2018م، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2hw34sej

2- مريم حسينخاه، "إنجازات الحركة النسائية خلال الفترة الدستورية"، طهران: أسو، 28مارس/آذار 2018، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/a8a9ysdb